

إطار مقترح لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة باستخدام مدخل المراجعة

على أساس الخطر

د/ على محمد على الصياد^١

ملخص البحث :

استهدفت الدراسة وضع إطار لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة باستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر . ولتحقيق هذا الهدف تم إستعراض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث ثم قام الباحث بالتأصيل النظرى للبحث بعرض أساليب تقييم القيمة العادلة لمستويات القيمة العادلة وتحديات مراجعة القياس والإفصاح المحاسبى لتقديرات القيمة العادلة ثم تم وضع إطار مقترح لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة باستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر حيث يوضح هذا الإطار الإجراءات التى يقوم بها المراجع لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة وهى :

- ١) فهم الأهداف الاستراتيجية للمنشأة وبيئتها.
- ٢) تقييم المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة وفقاً لمستويات مدخلات القياس
- ٣) تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية
- ٤) تقييم إدارة المنشأة لمخاطر التحريفات الجوهرية
- ٥) تقييم معقولية القياس والإفصاح عن التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة
- ٦) تحديد هل المخاطر تم إدارتها لتصبح داخل حدود المستوى المقبول للخطر أم هناك مؤشرات على وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة
- ٧) الحصول على إقرارات مكتوبة
- ٨) التوثيق.

وقام الباحث بدراسة ميدانية من خلال توزيع ١٥٠ قائمة إستقصاء خضع منها ١٢٥ للتحليل الإحصائى وتوصل الباحث للنتائج التالية :

- توجد علاقة معنوية بين وجود مخاطر قياس القيمة العادلة (مخاطر السوق ، مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة) والتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة.
- توجد علاقة معنوية بين تقدير المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية ودقة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة.
- قبول عينة الدراسة للإطار المقترح لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة باستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر.

الكلمات المفتاحية : مراجعة ، التقديرات المحاسبية ، القيمة العادلة ، الخطر .

A Proposed Framework to audit the Accounting Estimates Of Fair Value Using The Audit Entrance On The Basis Of The risk.

Abstract:

This study addressed the review of accounting estimates of fair value. Firstly, it has been reviewed previous studies that related to the subject of research, and the researcher has presented theoretical part of research to assess the fair value methods (fair value levels, challenges check the measurement and disclosure of accounting estimates for the fair value), then setting proposed framework for a review of accounting estimates for fair value using the audit on the basis of risk, where this framework explaining the procedures carried out by the auditor to review the accounting estimates of the fair value and the disclosures. These are the steps:

- ١) Understanding strategic objectives of the Entity and its Environment.
- ٢) Evaluating the Risks that can be exposed to accounting estimates of the fair value according to the levels of the input of measurement
- ٣) Identifying and assessing the risks of material misstatements.
- ٤) Evaluating the Reasonableness of the Accounting Estimates of fair value and disclosure.
- ٥) Determine whether the risks managed to become within the boundaries of the acceptable risk level or there are indications of a possible bias by management
- ٦) To obtain a written representations.
- ٧) Documentation.

The researcher made a field study through the distribution of ١٥٠ questionnaires and ١٢٥ of them subjects to statistical analysis and the researcher found the following results:

- There is a significant correlation between the presence of risk of fair value (market risk, credit risk, and liquidity) and accounting estimates of the fair value risk.
- There is a significant correlation between auditor estimation to risks of material misstatements and accuracy of accounting estimates of the fair value.
- Acceptance of the study sample to the proposed framework for the review of accounting estimates of fair value using the audit on the basis of the danger.

Keywords:

Auditing, Accounting Estimates, Fair value, Danger.

إطار البحث :**١. مقدمة البحث :**

يعتبر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS ١٣) "قياس القيمة العادلة" من أحدث المعايير الدولية والذي حدد تاريخ النفاذ والانتقال بـ ١ يناير ٢٠١٣، كما دخل مصطلح القيمة العادلة إلى أغلب المعايير المحاسبية المعدلة ولا نجاهى الحقيقة إذا قلنا إن مبرر التعديل على الكثير من المعايير يتعلق بإدخال مصطلح القيمة العادلة إلى هذه المعايير التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر السوق بدلاً من سعر السوق أو الكلفة أيهما أقل مثلاً بالنسبة للبضاعة وسعر السوق بدلاً من الكلفة التاريخية بالنسبة للموجودات المالية أو مشتقاتها الأخرى ويتجه التطور العالمى الجديد إلى التوسع فى مجالات تطبيق معايير القيمة العادلة فى إعداد وعرض البيانات المالية ويرجع ذلك الإهتمام إلى عدة عوامل أهمها التغيير المستمر فى القوة الشرائية لوحدة النقد الذى هو أساس القياس المحاسبى والتي تنعكس على القيمة الإستبدالية للأصول إلى جانب الأزمات المحاسبية التي تعرضت لها بعض الشركات الأمريكية (Bhimani, ٢٠٠٨).

- فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ سحب مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي معيار المراجعة الدولي (ISA ٥٤٥) "مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها" كما تم تعديل معيار المراجعة الدولي (ISA ٥٤٠) "مراجعة التقديرات المحاسبية" والذي أصبح يسمى "مراجعة التقديرات المحاسبية بما فى ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة" وقد عرف المعيار التقدير المحاسبى بالقيمة التقريبية للبند فى ظل غياب الوسائل الدقيقة للقياس . ويستخدم هذا المصطلح للتعبير عن مبلغ تم قياسه بالقيمة العادلة حيث توجد شكوك فى التقدير وللتعبير أيضاً عن مبالغ أخرى تقتضى التقدير وحيث أن هذا المعيار يتناول التقديرات المحاسبية التي تتطوى على القياس بالقيمة العادلة فقط يستخدم لذلك مصطلح التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة . (ISA ٥٤٠, Para. ٧) ويكمن هدف المراجع فى ظل هذا المعيار فى الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة حول ما إذا كانت التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة فى القوائم المالية سواء تم الإعراف بها أو الإفصاح عنها معقولة أم لا وكذلك الإفصاحات ذات العلاقة فى القوائم المالية ملائمة أم لا فى سياق إطار إعداد التقرير المالى المعمول به (ISA ٥٤٠, Para. ٦).

٢. مشكلة البحث :

أنه توجد تحديات كبيرة تواجه المراجعين عند مراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة وأن هذه التحديات تتطلب مزيد من الدراسات والأبحاث للتغلب عليها وأن محاسبة القيمة العادلة ومراجعتها تستحق بذل أى جهود للتغلب على هذه التحديات باعتبارها أفضل بديل للقياس المحاسبى فى ضوء المنافع والمزايا الذى يستفيد منها المستثمرون وكافة مستخدمي القوائم المالية . والحفاظ على رأس المال الحقيقى وتحقيق متطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

لذلك تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية :

. ما هى تحديات مراجعة القياس والإفصاح المحاسبى عن تقديرات القيمة العادلة ؟

- . ما هي إتجاهات التطور في معايير مراجعة تقديرات القيمة العادلة ؟
 . ما هي مجموعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها تقديرات القيمة العادلة ؟
 . هل يمكن وضع إطار لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة بإستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر ؟
٣. هدف البحث :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :
 . تحديد التحديات التي تواجه مراجعي الحسابات في مراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة.
 . تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة .
 . وضع إطار لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة بإستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر ووفقاً لأحدث معايير المراجعة الخاصة بهذا الشأن .

٤. أهمية البحث :

تأتى أهمية البحث العلمية في تناوله إتجاه من إتجاهات التطور في الفكر أو التطبيق المحاسبى وهو إستخدام القيمة العادلة في المحاسبة والذي يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات الوظيفة المحاسبية وما لها من تأثير على حقيقة القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تمثل المحتوى الإعلامى للرسالة المحاسبية . أما من الناحية العملية تأتى أهمية البحث من أنه يضع إطار يوضح الإجراءات التي يجب أن يقوم بها المراجع لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة وذلك بشيء من التفصيل نظراً لأن معظم معايير المراجعة بشأن القيمة العادلة لا توفر توجيهاً تفصيلياً لمراجعة أنواع محددة من تقديرات القيمة العادلة وإنما تكتفى بإعطاء إرشادات عامة .

٥ . فروض البحث :

- يهدف البحث إلى إختبار الفروض التالية والتي سيتم إختبارها في البيئة المصرية :
١. لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود مخاطر قياس القيمة العادلة (مخاطر السوق ، مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة) والتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة.
 ٢. لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تقدير المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية ودقة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة .
 ٣. لا يمكن تصميم إطار لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة بإستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر .

٦. حدود البحث :

يقتصر البحث على دراسة مراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة ولم يتطرق للمشاكل الضريبية في ضوء المحاسبة عن القيمة العادلة ومدى إنسجامها مع قانون الضرائب في مصر .

٧. منهج البحث :

- إعتمد الباحث على المنهج الإستقرائى وذلك بإتباع الخطوات الرئيسية لهذا المنهج والمتمثلة فى :
 - ملاحظة الظاهرة موضوع البحث والمتمثلة كيفية مراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة .

- وضع الإطار النظري للبحث من خلال التحليل النظري على المستوى الأكاديمي من خلال الدراسات والبحوث التي قدمها الباحثون في موضوع البحث وعلى المستوى المهني من خلال معايير المراجعة الدولية التي يصدرها مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي وإتباع منهج تحليل المحتوى فيما تم إستقراؤه
- وضع الفروض والوصول إلى النتائج من خلال إختبار فروض البحث والتحليل الإحصائي الملائم وتقديم الأدلة الميدانية حول فروض البحث .

٨. خطة البحث :

سوف تقسم الدراسة في هذا البحث على النحو التالي :

- ١- الدراسات السابقة .
- ٢- الدراسة النظرية للبحث .
- ٣- الدراسة الميدانية .
- ٤- نتائج وتوصيات البحث.

١ - الدراسات السابقة

فيما يلي أهم الدراسات السابقة الأجنبية والعربية ذات الصلة بموضوع الدراسة :

دراسة (٢٠٠٣) Menelais et al. :

تمت هذه الدراسة على معيار المراجعة الأمريكي (SAS No.١٠١) بعد إصداره وتوصلت الدراسة إلى أن المراجع يركز فهمه ومعرفته لكيفية قياس الإدارة للقيمة العادلة على ما يلي : خبرة ومهارة الأشخاص المنوط بهم قياس القيمة العادلة ، الإفتراضات الأساسية والبيانات الهامة المستخدمة في قياس القيمة العادلة، كيفية إستخدام الإدارة لمعلومات السوق المتاحة في قياس القيمة العادلة ، مدى إعتماد الإدارة على عمل الخبراء في قياس القيمة العادلة .
دراسة الغباري ، الحيزان ، (٢٠٠٣) :

عرض الباحثان إطار مقترح لمراجعة القيمة العادلة وتناولوا محددات خبرة ومهارة المراجعين، فهم ومعرفة بيئة المراجعة من جانب المراجع ، تقييم المخاطر ، تقييم الإستعانة بخبير لتقدير القيمة العادلة ، تقييم الإفتراضات الرئيسية لقياس القيمة العادلة وتوصلت الدراسة إلى أن هناك صعوبات كبيرة مرتبطة بتحديد القيمة العادلة مثل وجود بعض الإفتراضات الجوهرية التي قد لا تتحقق بسبب إما ظروف خارجية أو مشاكل داخلية وكذلك إستخدام نماذج غير مناسبة في حالة عدم توافر سعر السوق كما توصلت الدراسة إلى أن دخول المعيار الدولي للمراجعة (ISA ٥٤٥) في المبادئ الأساسية يسبب تعارض مع مبادئ أساسية أخرى مما يؤدي إلى تفسيرات متناقضة.

دراسة (٢٠٠٦) Roger et al. :

تناولت الدراسة الصعوبات التي تواجه المراجعين في مراجعة قياس القيمة العادلة والتي ترجع إلى قياس الظروف والأحداث المستقبلية مثل مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية، معدلات الخصم المستخدمة ، وتدخّل الحكم الشخصي في القياس وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين لديهم نقص في التعليم والتدريب بشأن الحكم على مناسبة ومعقولية

القياس والإفصاح عن القيمة العادلة ، وأن التوسع في إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يمثل تحد كبير للمراجعين وواضعى معايير المراجعة.

دراسة (٢٠٠٧)، Benjamin and Adrian :

تناولت هذه الدراسة إجراءات المراجعة التى يتطلب من المراجع تنفيذها عند مراجعة القيمة العادلة لحوافز العاملين فى شكل أسهم وحدد الدراسة هذه الإجراءات على النحو التالى : فهم عمليات المنشأة بشأن قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها وتوثيق هذا الفهم ، فحص الافتراضات الهامة التى تستند إليها الإدارة فى تقدير القيمة العادلة ، فحص نموذج التقييم المستخدم من جانب الإدارة ، فحص دقة ومناسبة وإعتمادية البيانات المستخدمة فى التقدير ، إعداد تقديرات مستقلة للقيمة العادلة بهدف تعزيز تقديرات الإدارة والتحقق من سلامتها، مراجعة الأحداث والعمليات اللاحقة وأثرها على القياس والإفصاح عن القيمة العادلة ، إستخدام خبير فى تقدير القيمة العادلة وكيفية التحقق من موضوعية وكفاءته وضرورة فهم طريقته المستخدمة وعلاقته بالمنشأة .

دراسة (٢٠٠٨)، William and jackson :

تناولت الدراسة أهم إنعكاسات محاسبة القيمة العادلة وتتمثل فى المشكلات المصاحبة لمحاسبة القيمة العادلة عندما يكون السوق غير كامل حيث يتم تقييم الأصول بالقيمة العادلة على أساس كل من تقديرات الإدارة وليس على أساس سعر السوق وهذا يمكن المديرين من التركيز فى التقرير عن أنشطتهم الأكثر إيجابية عن أى شيء آخر .

دراسة (٢٠٠٩)، Mark et al. :

عرضت هذه الدراسة كيفية مراجعة الأصول المعنوية وكيفية تقدير القيمة العادلة لها وحددت الدراسة هذه الخطوات فى التالى : فهم معايير المحاسبة ذات العلاقة بالقياس والإفصاح الخاص بالأصول المعنوية مع مراعاة الإضمحلال فى قيمتها ، تقييم الافتراضات الأساسية التى إعتمدت عليها الإدارة فى قياس القيمة العادلة ، مدى الحاجة إلى إستشارة خبير لتحديد مدى سلامة تقدير القيمة العادلة .

دراسة (٢٠٠٩)، Zhang :

أختبرت الدراسة أثر إستخدام القيمة العادلة لتقييم الأدوات المالية (المشتقات) على إدارة المخاطر وعلى درجة تقلب الأرباح، وأثبتت الدراسة أن التقرير عن القيمة العادلة يقدم معلومات جيدة عن درجة المخاطر الأمر الذى يسمح للمنشأة بإدارة مخاطرها بشكل جيد. وفى نفس الوقت أثبتت الدراسة أن درجة التقلب فى الأرباح التى يقدمها العديد من الباحثين كإنتقاد للقيمة العادلة لم تزداد كثيراً مع إستخدام القيمة العادلة عما كانت عليه عند إستخدام التكلفة التاريخية .

دراسة العبادى ، (٢٠١٠) :

تناولت الدراسة أثر القياس والإفصاح طبقاً لأساس القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية من جهة وعملية مراجعة هذه القوائم من جهة أخرى والتحديات التى تواجه مراجعى الحسابات بشأن مراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة . وإنتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه توجد تحديات تواجه المراجعين عند مراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة ، وأن هذه التحديات ترتبط فى معظمها بحالات قياس القيمة العادلة من خلال نماذج وطرق تسعير، وتعقيدات معايير المحاسبة المرتبطة بالقياس والإفصاح على

أساس القيمة العادلة، وزيادة احتمالات وجود تحريفات بالقوائم المالية ناتجة عن بيئة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة، وحاجة المراجعين إلى مهارات ومعارف متخصصة تناسب مراجعة القيمة العادلة، وعدم فعالية معايير مراجعة القيمة العادلة في توجيه وإرشاد المراجعين في هذا الشأن، وحاجتها للمزيد من الإيضاح والتفصيل والربط بينها وبين بنود القوائم المالية التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة .

دراسة أبو جبل ، (٢٠١١):

تناولت الدراسة تأثير القياس والإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة على مراجعة القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة والمراجعة وإنعكاسها في سوق الأوراق المالية في البيئة المصرية وقدمت الدراسة إطار مقترح لمراجعة القياس والإفصاح المحاسبي لمعلومات القيمة العادلة بالقوائم المالية وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

ينبغي على مراقب الحسابات الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة للتأكد من أن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة تتمشى مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق في المنشأة، أهمية فهم مراقب الحسابات للمنشأة وبيئتها بما فيها الرقابة الداخلية وتحديد المناطق التي تحتاج إلى إجراءات مراجعة خاصة، والإستجابة المناسبة للمخاطر المقدرة من خلال تخطيط وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية لجمع أدلة إثبات وقرائن المراجعة وذلك لتخفيض خطر المراجعة إلى أقل مستوى مقبول ثم تقييم هذه الأدلة من حيث كفايتها ومناسبتها تمهيداً لإبداء الرأي على القوائم المالية مع أهمية قيام المراقب بتصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية لمواجهة مخاطر التحريف الهام والمؤثر التي تم تقييمها للتأكدات المرتبطة بقياسات المنشأة للقيمة العادلة والإفصاح عنها، يجب على مراقب الحسابات تقييم ما إذا كانت الإفتراضات الهامة التي تستخدمها الإدارة في قياس القيمة العادلة توفر الأساس لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية للمنشأة .

دراسة متولى ، (٢٠١٢):

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار موسع لمراجعة القيمة العادلة لخيارات الأسهم في ضوء المعايير الدولية للمراجعة وقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد صعوبات تواجه المراجع الخارجى عند مراجعة القيمة العادلة لخيارات الأسهم ضمن حزمة المكافآت الإدارية في منشآت الأعمال كما توصلت إلى أن أبعاد الإطار الموسع لمراجعة القيمة العادلة لخيارات الأسهم في ضوء المعايير الدولية للمراجعة تؤثر على مصداقية القوائم المالية .

دراسة John, (٢٠١٢):

وقدمت الدراسة عرضاً لأهم خطوات المراجعة التي يتطلب من المراجع تنفيذها عند مراجعة القيمة العادلة لحوافز العاملين المقدمة في شكل أسهم، وتضمنت خطوات هذا البرنامج ما يلي :

. فهم وتوثيق عمليات ونشاط المنشأة في قياس القيمة العادلة لحوافز العاملين والإفصاح عنها في القوائم المالية .

. دراسة وتحليل الإفتراضات الجوهرية التي إعتمدت عليها الإدارة في تقدير فحص نموذج التقييم المستخدم من جانب الإدارة في تقدير القيمة العادلة لخيارات الأسهم بالإضافة إلى فحص مدى دقة ومناسبة وموثوقية البيانات المستخدمة في تقدير القيمة العادلة .

. مراجعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، وأثرها على القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لخيارات الأسهم فضلاً عن إستخدام عمل الخبير في تقدير القيمة العادلة لخيارات الأسهم، وكيفية التحقق من موضوعيته وكفائه وضرورة فهم أسلوبه المتبع في تحديد علاقته بالمنشأة .

وركزت الدراسة أيضاً على ضرورة قيام لجان المراجعة بالدور الرقابي بشرط إستقلالها وعدم حصولها على المكافآت المبنية على الأسهم من أجل حماية المستثمرين بإجراء متابعات لبرامج المراجعة التي يعدها المراجع الخارجي عند مراجعة هذا النوع من المكافآت .

دراسة جمعة ، (٢٠١٣):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن إدراك مراقبي الحسابات في مصر لمنافع وقضايا وتحديات قياس تقديرات القيم العادلة ، بالإضافة إلى الملاءمة للبيئة المصرية وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد فجوة بين المعايير الدولية والمعايير المصرية بشأن القيمة العادلة كما توصلت بأن التحدي الأكبر الذي يواجه مراقبي الحسابات عند قياس القيمة العادلة هو أن الأساليب المستخدمة للتأكد من قياس القيمة العادلة تختلف عبر مختلف الصناعات وأن معظم الأصول والخصوم ذات الصلة لا يتم تداولها في الأسواق النشطة كما أنها تدرج في كثير من الأحيان كتقديرات نتيجة للأحداث المستقبلية ويتم تقويمها بإستخدام إفتراضات الإدارة والنماذج الرياضية. كما توصلت إلى أن هناك أثر ضعيف لزيادة ملاءمة المعلومات بإستخدام قياس القيمة العادلة على تحديات قياس القيمة العادلة في مصر .

دراسة خليل وإبراهيم ، (٢٠١٤):

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) في ضوء قواعد حوكمة الشركات وتوصلت الدراسة إلى أن معلومات المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة أقل ملاءمة من معلومات المستوى الأول والثاني ووجود تأثير معنوي لقواعد حوكمة الشركات على درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة وبخاصة المستوى الثالث كما أن كفاءة مراقب الحسابات أكثر قواعد حوكمة الشركات تأثيراً في تحسين درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة .

دراسة السيد ، (٢٠١٥) :

هدفت الدراسة إلى تطبيق منهجية مراجعة مخاطر الأعمال في مكاتب المراجعة وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق منهجية مخاطر الأعمال تؤدي إلى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المنشأة عند إعداد التقارير المالية كما يؤدي إلى تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية .

من خلال إستقراء الدراسات السابقة تبين أن الدراسات السابقة تناولت إجراءات المراجعة التي يجب أن ينفذها المراجع لمراجعة بعض العناصر التي تقاس بالقيمة العادلة مثل خيارات الأسهم ، الأصول المعنوية كما إعتمدت على معيار المراجعة الأمريكي (SAS No.١٠١) ومعيار المراجعة الدولي (IAS ٥٤٥) "مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها" ومعيار المراجعة الدولي (IAS ٥٤٠) "مراجعة التقديرات المحاسبية" ونظراً لوجود تداخل بين المعيار الدولي (IAS ٥٤٠) ، المعيار الدولي (IAS ٥٤٥) مما أدى إلى تفسيرات متناقضة لذلك في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ سحب مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي معيار المراجعة الدولي (IAS ٥٤٥) ، كما تم تعديل معيار المراجعة الدولي (IAS ٥٤٠) وأصبح يسمى "مراجعة التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة" والذي أصبح ساري المفعول عند مراجعة القوائم المالية في الفترة التي تبدأ من أو بعد ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ ولذلك فإن هذا المعيار (IAS ٥٤٠) المعدل هو محور إهتمام هذه الدراسة . كما تقدم هذه الدراسة إطار مقترح لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة بإستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة ويوضح أهمية البحث .

٢- الدراسة النظرية للبحث

٢-١ القيمة العادلة والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS ١٣)

٢-١-٢ تعريف القيمة العادلة

عرف المعيار الدولي (IFRS ١٣) القيمة العادلة على أنها " السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس". ويقصد بالمعاملة المنظمة المعاملة التي تتحمل مخاطر السوق لفترة من الزمن قبل تاريخ القياس للسماح بالأنشطة التسويقية المعتادة للمعاملات التي تتضمن أصول أو إلتزامات مماثلة، وهي ليست معاملة قهرية (على سبيل المثال، تصفية إجبارية أو البيع بسبب ضائقة مالية). أما المشتركون في السوق هو البائعون والمشترون في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً) للأصل أو الإلتزام الذي يتمتعون بكافة الخصائص التالية : الإستقلالية عن بعضهم البعض أى الذين لا يعتبرون أطرافاً ذات علاقة كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي (٢٤)، سعة الإطلاع وإمتلاك قدرات فهم معقولة متعلقة بالأصل أو الإلتزام والمعاملة بإستخدام كافة المعلومات المتوفرة من خلال بذل الجهود الحثيثة والتي تقتضيها العادات والأعراف، القدرة على إبرام معاملة للأصل أو الإلتزام، الرغبة في إبرام معاملة للأصل أو الإلتزام، أى إمتلاك الحافز دون الإلجبار أو الإضطراب للقيام بذلك .

ويقصد بالسوق الأصلي السوق ذى الحجم الأكبر ومستوى النشاط الأعلى للأصل أو الإلتزام أما السوق الأكثر ربحاً هو السوق الذى يزيد القيمة التى سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التى سيتم دفعها لنقل الإلتزام بعد الأخذ بعين الإعتبار تكاليف البيع والنقل .

٢-١-٢ أساليب تقييم القيمة العادلة :

حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS ١٣) أن هناك ثلاث أساليب مستخدمة على نطاق واسع لتقييم القيمة العادلة وهى منهج السوق ومنهج التكلفة ومنهج الدخل ويتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم المتسقة مع واحد أو أكثر من تلك المناهج لقياس القيمة العادلة .

أ. **منهج السوق:** وهو أسلوب للتقييم يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق التى تتضمن أصول أو إلتزامات أو مجموعة أصول وإلتزامات متطابقة أو قابلة للمقارنة (أى متماثلة) مثل مؤسسة الأعمال .

ب. **منهج التكلفة:** وهو أسلوب للتقييم يعكس القيمة المطلوبة حالياً لإستبدال سعة الخدمة للأصل (بشار إليها فى العادة بتكلفة الإستبدال الحالية).

ج. **منهج الدخل:** وهى أساليب التقييم التى تحول المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال، التدفقات النقدية أو الدخل والمصاريف) إلى مبلغ متداول (أى مخصوم) واحد. ويتم تحديد قياس القيمة العادلة على أساس القيمة المشار إليها فى توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية. ومن أمثلة تلك الأساليب. أساليب التقييم الحالية، نموذج تسعير الخيارات، نموذج الأرباح الفائضة متعددة الفترات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة .

ويلاحظ من المعيار أنه لم يحدد أى منهج من مناهج التقييم يتعين إستخدامه فكل منشأة عليها إختيار أحد هذه المناهج أو الجمع بينها حسب ظروف المنشأة وإعتبرها مناهج بديلة يمكن الحصول منها على القيمة العادلة ومما سبق يتضح أن مفاهيم قياس القيمة العادلة نوعان، مفاهيم تعتمد على السوق فى تحديد القيمة العادلة ومفاهيم يتم تحديدها وفقاً لمفاهيم محاسبية أخرى مثل القيمة القابلة للتحقق، صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية وتكلفة الإحلال . (الصياد ، ٢٠١٣).

٢-١-٣ مستويات القيمة العادلة :

لزيادة الإتساق وقابلية المقارنة بين قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة، يحدد المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS ١٣) تسلسل القيمة العادلة الذى يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات :

أ. مدخلات المستوى الأول: تتمثل فى الأسعار المعلنة لسوق نشط لنفس الأصول أو الإلتزامات (مثل الأسهم والسندات والخيارات وغيرها) أو فى أسعار سوق نشط لأصول و الإلتزامات مماثلة يمكن القياس عليها وتتضمن الأمثلة على الأسواق التى فيها المدخلات ملحوظة لبعض الأصول و الإلتزامات (على سبيل المثال ، الأدوات المالية) أسواق البورصة وأسواق التجار وأسواق السمسة وأسواق الطرف الأصيل. ويقدم السعر المعلن فى السوق النشاط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة ويتعين إستخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة حيثما أمكن .

ب . مدخلات المستوى الثانى: تتضمن أسعار معلنة فى سوق نشط ولكنها لا تستخدم بذاتها فى تحديد القيمة العادلة مباشرة ولكن يمكن إستخدامها إلى جانب مدخلات أخرى فى تحديد القيمة العادلة مثل أسعار الفائدة المستخدمة فى تحديد القيمة العادلة المحسوبة على أساس التدفقات النقدية المخصومة وكذلك مثل أسعار الأصول و الإلتزامات المشابهة فى سوق نشط وأيضاً فى حالة إستخدام أسعار نفس الأصول أو أصول مشابهة فى سوق غير نشط. هذا يعنى أن أسعار نفس الأصول و الإلتزامات إذا جاءت من سوق غير نشط فإنها تأتى فى المستوى الثانى من مستويات القياس .

ج . مدخلات المستوى الثالث: هى المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الإلتزام وتتمثل مدخلات القيمة العادلة عند هذا المستوى فى الإفتراضات التى تضعها المنشأة بشأن القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام والتى على أساسها تتحدد القيمة العادلة ويتم إستخدام المدخلات غير الملحوظة لقياس القيمة العادلة بمقدار عدم توفر المدخلات الملحوظة مما يسمح بمواقف يكون فيها نشاط السوق ضئيل، إن وجد، للأصل أو الإلتزام فى تاريخ القياس. ولكن يبقى هدف قياس القيمة العادلة هو ذاته، أى سعر البيع فى تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك فى السوق الذى يحتفظ بالأصل أو يدين الإلتزام. وعليه، يتعين أن تعكس المدخلات غير الملحوظة الإفتراضات التى سيستخدمها المشاركون فى السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام، بما فى ذلك الإفتراضات حول المخاطر. وقد أعطى المعيار الأولية لمدخلات أساليب التقييم وليس لأساليب التقييم حيث قد يؤثر توافر المدخلات ذات الصلة وموضوعيتها النسبية على عملية إختيار أساليب التقييم وليس لأساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، يمكن تصنيف قياس القيمة العادلة الذى تم صياغته بإستخدام أسلوب القيمة الحالية ضمن المستوى الثانى أو الثالث، بناء على المدخلات الهامة للقياس الكامل

ومستوى تسلسل القيمة العادلة الذى يتم تصنيف تلك المدخلات ضمنه. وللتحقق من القيمة العادلة ومدى الإعتماد عليها وقابليتها للمشاهدة يأتى المستوى الأول من القياس على قمة الترتيب والذى ينتج عنه قيمة عادلة قابلة للمشاهدة مباشرة أما المستوى الثانى ينتج عنه قيمة عادلة غير قابلة للمشاهدة بذاتها بينما بعض مدخلاتها قابلة للمشاهدة والمستوى الثالث ينتج عنه قيم غير قابلة للمشاهدة هى أو أى من مدخلاتها. لذلك يعطى المعيار (IFRS ١٣) تسلسل القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار المعلنة (غير المعدلة) فى الأسواق النشطة للأصول أو الإلتزامات المطابقة (مدخلات المستوى الأول) والأولوية الدنيا للمدخلات غير الملحوظة (مدخلات المستوى الثالث) ويتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم التى تعتبر ملائمة فى ظل الظروف التى تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع زيادة قدر الإستفادة من المدخلات الملحوظة ذات الصلة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة . (الصياد ، ٢٠١٣).

٢-٢ تحديات مراجعة القياس والإفصاح المحاسبى لتقديرات القيمة العادلة :

٢-٢-٢ ١-٢-٢ تحديات مرتبطة بالقصور فى معايير المراجعة المرتبطة بمراجعة القيمة العادلة والتى تقتصر على تقديم إرشادات عامة دون تقديم توجيهات تفصيلية ترشد الحكم الشخصى والمهنى للمراجع فى الحكم على كفاية ومناسبة أدلة الإثبات وتساعده على الوفاء بمسئوليته المرتبطة بالتحقق من عدالة عرض القوائم المالية فيما يتعلق بمعلومات القيمة العادلة. (Farcane et al., ٢٠١١).

٢-٢-٢ ٢-٢-٢ تحديات مرتبطة بإفتقار المراجع إلى المعرفة الفنية لقياس القيمة العادلة مما يستلزم ضرورة إكتساب المراجع مهارات متخصصة فى تحديد القيمة العادلة بما فى ذلك تحديد مدى مناسبة الأنواع المختلفة من نماذج التقييم ومعقولية العوامل والإفتراضات الهامة، مهارات متخصصة لتقدير الخطر الملازم وخطر الرقابة المرتبط بتأكيدات المشتقات والذى يتطلب فهم المراجع لإدارة المنشأة للمخاطر العامة وإستراتيجياتها فى إدارة الأصول والخصوم (Johnson, ٢٠٠٧) .

٢-٢-٢ ٣-٢-٢ تحديات مرتبطة بأساس قياس القيمة العادلة الذى يعتمد على أسعار متداولة ومتغيرة من آن لآخر فى الأسواق النشطة أو معدلات معلن عنها أو أسعار أصول مماثلة أو مشابهة لها فى أسواق غير نشطة أو معتمدة على تقديرات مبنية على أساليب ونماذج معقدة فى بعض الأحيان وتعتمد على إفتراضات وبيانات ومعلومات تتأثر فى جانب منها بشخصية القائم بالقياس وإتجاهات الإدارة فى كثير من الأحيان وكذلك قد تعتمد على تقدير أحداث مستقبلية (مبالغ ووقت التدفقات النقدية ، معدلات الخصم وغيرها) مما يزيد من فرص إدارة الأرباح ويوسع فى نطاق التحريفات الجوهرية الممكنة بالقوائم المالية مما يحد من موضوعتها مع صعوبة التحقق من سلامتها (Martin et al., ٢٠٠٦) .

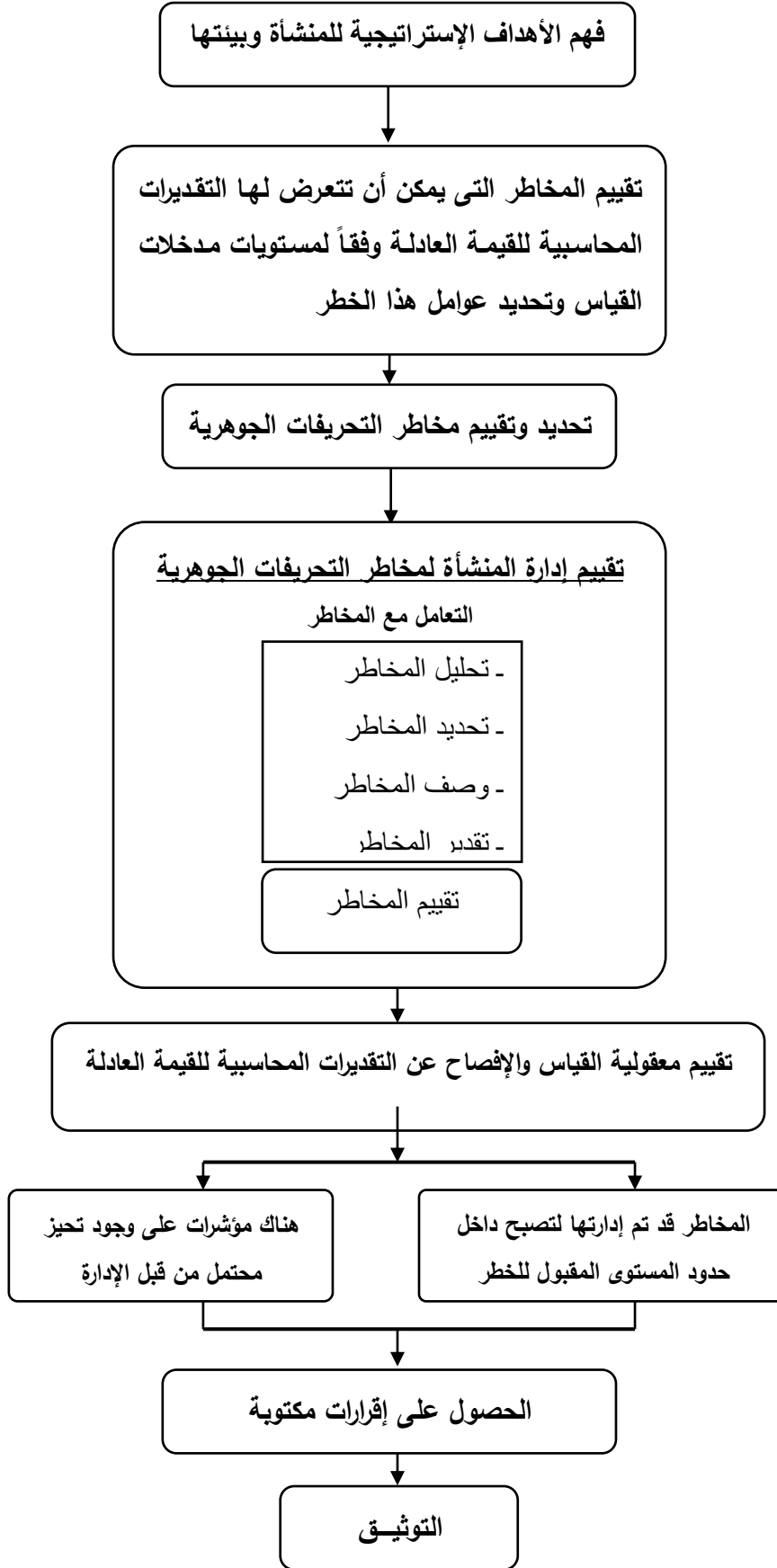
٢-٢-٢ ٤-٢-٢ تحديات مرتبطة بجمع أدلة إثبات تتعلق بعدالة عرض نتائج قياس القيمة العادلة وعن معقولية الإفتراضات الهامة وملاءمة نموذج القياس المستخدم والمعقد فى الكثير من الأحيان ومناسبة البيانات المستخدمة فى ظل الظروف المتاحة وقت إعداد القوائم المالية ويتطلب جمع قدر كاف ومناسب من أدلة الإثبات بشأن تطابق المعالجة

المحاسبية المتبعة من جانب المنشأة مع معايير محاسبة القيمة العادلة وسلامة عرض نتائج هذا القياس
(Pannese and Delfavero, ٢٠١٠)

٥-٢-٢ تحديات مرتبطة بتحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية وإجراءات الإستجابة لها فكيف يقيم المراجع درجة عدم التأكد المرتبطة بتقدير القيمة العادلة وهل عدم التأكد يؤدي إلى مخاطر هامة وخاصة إذا إعتد تقدير القيمة العادلة على مدخلات المستوى الثالث (المدخلات غير الملحوظة) وهل قامت الإدارة بتطبيق متطلبات إطار إعداد التقرير المالي (١٣ IFRS) أم لا. (٢٠١٣, VRC).

٦-٢-٢ تحديات مرتبطة بتحقق المراجع من عدالة الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة حيث يجب الإفصاح عن الطرق والإفتراضات الهامة المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات الواجب قياسها بالقيمة العادلة وكيفية تحديد القيمة العادلة سواء بالإعتماد على سوق نشطة أو بالإعتماد على نماذج وأساليب رياضية في حالة الأسواق غير النشطة بل والتحقق من كفاية الإفصاح عن الأسباب التي جعلت الإدارة تتخلى عن تطبيق أساس القيمة العادلة ومدى سلامة هذه الأسباب. (Carpentier et al., ٢٠٠٨).

٣-٢ إطار مقترح لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة بإستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر .
يوضح هذا الإطار الإجراءات التي يقوم بها المراجع لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة.



٢-٣-١ فهم الأهداف الإستراتيجية للمنشأة وبيئتها :

يبدأ المراجع بالتحليل الإستراتيجي للأهداف الأساسية للمنشأة وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ويساعد هذا التحليل المراجع في رؤية المنشأة وأعمالها بصورة أكثر شمولية بالإضافة إلى فهم الأهداف الإستراتيجية للمنشأة محل المراجعة بطريقة دقيقة وواضحة ولتنفيذ هذه الخطوة يتعين على المراجع الإجابة على بعض الأسئلة مثل نوع وحجم المعلومات التي يمكن أن توفرها المنشأة محل المراجعة، ومن هم الأشخاص الذين يمكن أن يوفرها تلك المعلومات ، وكيف يمكن للمراجع أن يقيم أي الأهداف الإستراتيجية أكثر أهمية من غيره في الأجل القصير والطويل (Bratten et al., ٢٠١٣). وذلك بهدف الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة حيث يعتبر التوصل إلى تفهم المنشأة وبيئتها أمر أساسي لأداء عملية مراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة وبصفة خاصة يضع هذا التفهم إطاراً مرجعياً يقوم من خلاله المراجع بالتخطيط لعملية المراجعة ويمارس الحكم المهني فيما يخص تقييم مخاطر التحريف الهام في التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والتعامل مع هذه المخاطر طوال عملية المراجعة من خلال الإستفسار من الإدارة ومن الآخرين داخل المنشأة والقيام بالإجراءات التحليلية والقيام بأعمال الملاحظة والتفتيش (ISA ٣١٥, Para. ٧).

٢-٣-٢ تقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والأنشطة ذات العلاقة :

حيث تشمل فلسفة الإدارة وأسلوب تقييم القيمة العادلة ومدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ومستويات مدخلات أساليب التقييم نطاق واسع من الخصائص و الإجراءات التي تتخذها الإدارة في تقدير القيمة العادلة ومدى الوعي والتحفظ في هذه التقديرات وكيفية تحديد الإدارة للخطر المتعلق بهذه التقديرات (Griffith et al., ٢٠١٤). وقد حددت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنود التي تقاس بالقيمة العادلة مثل :

١. مخاطر الائتمان **Credit risk**: هي المخاطرة بأن أحد أطراف الأداة المالية سيتسبب في خسارة مالية للطرف الآخر نتيجة لعدم قيامه بتنفيذ الإلتزام .

٢. مخاطر السيولة **Liquidity risk**: هي المخاطر التي تواجه المنشأة وينتج عنها صعوبة في تحقيق التعهدات المرافقة للإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال التسليم النقدي أو أصل مالي آخر .

٣- مخاطر السوق **Market Risk**: وتسمى بالمخاطر الإقتصادية وهي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية بسبب التغيرات في أسعار السوق وتشمل ثلاثة أنواع من المخاطر هي (مخاطر العملة ، ومخاطرة سعر الفائدة ، ومخاطرة الأسعار الأخرى) وهناك مجموعة من عوامل الخطر عند تقرير الخطر الملازم (Inherent Risk) على مستوى التأكيدات المرتبطة بمعلومات القيمة العادلة وهي :

- عوامل خطر مرتبطة بالإفتراضات الأساسية المستخدمة في القياس فكلما كانت هذه الإفتراضات بعيدة عن أسس التعامل بين المتعاملين في الأسواق كلما زادت المخاطر اللازمة .

- عوامل خطر مرتبطة بالبيانات والمعلومات المستخدمة في القياس فكلما إبتعدت هذه البيانات والمعلومات عن السوق وإرتبطت بالظروف الداخلية للمنشأة والآراء الشخصية للقائمين على القياس كلما زادت المخاطر الملازمة.
- عوامل خطر مرتبطة بأساس قياس القيمة العادلة والذي يعتمد في بعض الأحيان على الأسعار المعلنة بالأسواق النشطة وفي الكثير من الأحيان على نماذج وطرق قياس معقدة وإفتراضات وبيانات قد تعتمد على التقدير الشخصى وتختلف في درجة دقتها وموضوعيتها وملاءمتها وبالتالي تنخفض المخاطر الملازمة كلما كان القياس معتمد على الأسعار المتداولة بالأسواق النشطة وتزداد في حالة الإعتماد على نماذج وطرق التسعير في حالة الأسواق غير النشطة .
- عوامل خطر مرتبطة بنماذج وطرق القياس في حالة الأسواق غير النشطة فكلما كانت هذه النماذج والطرق تعتمد على الأساليب الرياضية والإحصائية كلما إنخفض الخطر الملازم والعكس بالعكس.
- عوامل خطر مرتبطة بمعايير المحاسبة عن القيمة العادلة فكلما زادت تعقيدات هذه المعايير سواء كانت مرتبطة بالقياس أو الإفصاح كلما زادت المخاطر الملازمة .
- عوامل خطر مرتبطة بالقائمين على قياس القيمة العادلة فكلما إنخفضت مهارات وكفاءة القائمين على قياس القيمة العادلة كلما زادت المخاطر الملازمة .
- عوامل خطر مرتبطة بإستخدام عمل الخبير في قياس القيمة العادلة فكلما كان الخبير ذو تأهيل وخبرة ومهارات مناسبة ولا توجد علاقات مصالح بينه وبين المنشأة كلما إنخفضت المخاطر الملازمة والعكس بالعكس .
- ويتعين على المراجع الحصول على فهم لما يلي بهدف توفير أساس لتحديد وتقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة : (ISA ٥٤٠, Para.٨)
- أ. متطلبات إطار إعداد التقرير المالي ذات العلاقة بالتقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة . وينفذ المراجع أمر واحد أو أكثر من الأمور التالية أخذاً بعين الإعتبار طبيعة التقدير المحاسبى للقيمة العادلة : تحديد ما إذا كانت الأحداث التي وقعت حتى تاريخ إصدار تقرير المراجع توفر أدلة مراجعة تتعلق بالتقدير المحاسبى، إختبار كيفية إعداد الإدارة للتقدير المحاسبى والبيانات التي يستند إليها. وعند القيام بذلك يقيم المراجع ما إذا كانت طريقة القياس المستخدمة ملائمة في الظروف القائمة ويراعى عند إختبار النموذج المستخدم ما إذا تم التحقق من النموذج قبل إستخدامه وتم إجراء مراجعة دورية لضمان أنه مازال ملائماً للإستعمال خاصة عندما تكون المدخلات غير موضوعية وتقييم السلامة النظرية والإكتمال الرياضى للنموذج ومدى ملائمة معالم النموذج وإتساق وإكتمال مدخلات النموذج مع ممارسات السوق وما إذا تم إجراء تعديلات على مخرجات النموذج وما إذا كانت تعكس هذه التعديلات الإفتراضات التي يستخدمها المتعاملون في السوق في ظروف مماثلة وما إذا تم توثيق النموذج بالشكل المناسب .
- ب . كيفية تحديد المنشأة للمعاملات والأحداث والحالات التي قد تؤدي إلى الحاجة إلى الإعتراف أو الإفصاح عن التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة في القوائم المالية وعند الحصول على هذا الفهم يستفسر المراجع من الإدارة حول التغييرات في الظروف التي قد تؤدي إلى تقديرات محاسبية جديدة أو الحاجة إلى مراجعة التقديرات المحاسبية القائمة.

ج . كيفية إعداد الإدارة للتقديرات المحاسبية والحصول على فهم للقواعد التي تستند إليها هذه التقديرات بما في ذلك الأسلوب المستخدم في التقدير ومدى قابليته للتطبيق، أنظمة الرقابة ذات العلاقة ، هل تم استخدام خبيراً في التقدير أم لا، الإفتراضات ذات العلاقة بالتقدير وكيف قامت الإدارة بتقييم تأثير عدم التأكد المرتبط بالتقدير .

٢-٣-٣- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية :

يقيم المراجع درجة عدم التأكد المرتبطة بالتقديرات ويحدد ما إذا كان أى من هذه التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة تحتوى على تقدير عالى لدرجة عدم التأكد يؤدي إلى مخاطر هامة مثل: التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة المعتمدة بشكل كبير على الحكم الشخصي مثل توقيت التدفقات النقدية المستقبلية المعتمدة على أحداث غير مؤكدة ستحدث في المستقبل ، التقديرات المحاسبية التي تشير فيها نتائج عملية المراجعة عند التقديرات المحاسبية المماثلة التي تم إعدادها في القوائم المالية للفترة السابقة إلى فرق جوهرى بين التقدير المحاسبى الأصلي والنتيجة الفعلية، التقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة التي يستخدم بشأنها نموذج مطور على مستوى المنشأة ومتخصص للغاية أو التي لا يوجد بشأنها مدخلات قابلة للملاحظة (ISA ٥٤٠, Para.A٤٧). وفى بعض الحالات قد يشكل عدم التأكد المرتبط بالتقدير المحاسبى شك حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة (ISA ٥٤٠, Para.A٥١) .

٢-٣-٤ تقييم إدارة المنشأة لمخاطر التحريفات الجوهرية :

وهو تقييم المراجع إستجابة إدارة المنشأة لمخاطر التحريفات الجوهرية (إدارة الخطر) أى تقييم النشاط الذى تمارسه إدارة المنشأة بهدف التحكم فى مخاطر التحريفات الجوهرية للتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة وتخفيضها إلى مستويات مقبولة فى ضوء الأهداف الإستراتيجية التي تتبناها المنشأة ويشمل ذلك تحليل المخاطر التي تتعرض لها المنشأة من تقدير القيمة العادلة مع الأخذ فى الإعتبار احتمالات حدوثها وتأثيرها وتحديد هذه المخاطر ووصفها وتقديرها وتقييمها وكيفية التعامل معها بالإختيار بين بدائل الإستجابات للمخاطر والتي تتمثل فى تجنب المخاطر، تخفيض المخاطر وتقليل آثارها السلبية، المشاركة فى المخاطر، قبول بعض أو كل النتائج المترتبة على المخاطر (Spedding and Rose, ٢٠٠٨) .

ويمكن الإستعانة بنموذج المصفوفة المقترحة التالية لتقييم إدارة المنشأة للمخاطر الجوهرية والتي تعتمد على التكامل بين إدارة مخاطر المنشأة (ERM) Enterprise Management Risk وخاصة المخاطر الجوهرية للقيمة العادلة وبطاقة القياس المتوازن للأداء (Balanced Scorecard(BSC) كما يلي :

منظور الأداء	مخاطر السوق			مخاطر الإنتمان			مخاطر السيولة		
	تقييم	إدارة	توصيل	تقييم	إدارة	توصيل	تقييم	إدارة	توصيل
	الخطر	الخطر	الخطر	الخطر	الخطر	الخطر	الخطر	الخطر	الخطر
منظور التعلم والنمو									
منظور العمليات الداخلية									
منظور العملاء									
منظور مالى									
منظور بيئي									

نموذج مصفوفة لتقييم إدارة المنشأة للمخاطر الجوهرية للقيمة العادلة

. حيث يتم تقييم الخطر من خلال تقييم عمليات الإستجابة للمخاطر وخاصة المخاطر الجوهرية ويتم إدارة الخطر من خلال تحديد ما إذا كانت عمليات الإستجابة للمخاطر ملائمة أم لا ويتم توصيل الخطر من خلال إصدار تقرير عن فعالية عمليات الإستجابة للمخاطر .

- وتتضمن مؤشرات قياس مخاطر القيمة العادلة مدى وجود تنبؤات بالتقلبات فى أسعار الفائدة، مدى وجود دراسات لتحديد تأثير المتغيرات الإقتصادية على سعر الفائدة ، سعر الصرف، التضخم أو الإنكماش ، الكساد ، التغيرات فى أسعار السلع والأصول وأسعار الأدوات المالية ، مدى وجود دراسات للوصول لسلامة تقدير القيمة العادلة ، معدل تطور مهارات القائمين على تقدير القيمة العادلة ، نسبة الإستثمار فى برامج وأنشطة الرقابة ، إستراتيجية خلق القيمة وتحقيق التميز ، وضع المنشأة فى المجتمع .

- وفى إطار هذا التقييم يحدد المراجع هل قامت الإدارة بتطبيق متطلبات إطار إعداد التقرير المالى المعمول به المتعلق بالتقدير المحاسبى بالشكل المناسب ويقتضى ذلك بيان إلى أى مدى تأخذ الإدارة بعين الإعتبار التغيرات التى حدثت فى البيئة أو الظروف التى تؤثر على المنشأة على سبيل المثال قد يشير طرح سوق نشطة لنوع معين من الأصول والإلتزامات إلى أن إستخدام التدفقات النقدية المخصومة فى تقدير القيمة العادلة لمثل هذا الأصل أو الإلتزام لم يعد مناسباً الآن (ISA ٥٤٠, Para.A٥٦) كما يحدد المراجع ما إذا كانت الطرق المستخدمة فى إعداد التقديرات المحاسبية ملائمة وتم تطبيقها بإنتظام وما إذا كانت التغيرات إن وجدت التى حدثت فى التقديرات المحاسبية أو فى طريقة إعدادها من فترة سابقة ملائمة فى الظروف القائمة وتعتبر الإدارة قادرة على إيجاد سبب جيد لأحداث تغيير فى التقدير المحاسبى أو طريقة إعداد التقدير المحاسبى من فترة لأخرى وذلك بالإعتماد على تغيير الظروف وأن الأسباب ودعم حجج الإدارة فيما يتعلق بالتغيير فى الظروف التى يترتب عليها إحداث تغيير فى التقرير المحاسبى أو طرق إعدادها، هى أمور قائمة على أحكام شخصية (ISA ٥٤٠, Para.A٥٨) .

. يتعين على المراجع تقييم الأمور التالية: كيفية مراعاة الإدارة الإفتراضات أو النتائج البديلة ولماذا ترفضها ، كيفية معالجة الإدارة لعدم التأكد المرتبط بالتقدير عند إعداد التقدير المحاسبى للقيمة العادلة وإحدى الطرق الممكنة المستخدمة من قبل الإدارة هى تنفيذ تحليل الحساسية حيث يوجد إختلافات نظراً لأن مختلف المشاركين فى السوق يمكن أن يستخدموا إفتراضات مختلفة وقد يؤدى تحليل الحساسية إلى وضع عدد من السيناريوهات للنتائج التى توصف أحياناً كمدى للنتائج من قبل الإدارة مثل السيناريوهات المتشائمة والمتفائلة ويكون هذا محور إهتمام المراجع ، ما إذا كانت الإفتراضات الهامة المستخدمة من قبل الإدارة معقولة أم لا وعلى المراجع تحديد مدى معين يتم من خلاله تقييم معقولية التقرير المحاسبى (ISA ٥٤٠,Para.١٥) .

٢-٣-٥ تقييم معقولية القياس والإفصاح عن التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة :

. يتعين على المراجع تقييم ما إذا كانت التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة فى القوائم المالية معقولة فى سياق إطار إعداد التقرير المالى المعمول به أو تم قياسها والإفصاح عنها بشكل خاطئ أى يوجد تحريفات وذلك بالإستناد إلى أدلة المراجعة (ISA ٥٤٠,Para.١٨) .

. يتعين على المراجع الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة حول ما إذا كانت الإفصاحات فى القوائم المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية تمت وفقاً لمتطلبات إطار إعداد التقرير المالى المعمول به وتقييم مدى ملائمة الإفصاح عن عدم التأكد المرتبط بالتقدير فى القوائم المالية فى سياق إطار إعداد التقرير المالى المعمول به (ISA ٥٤٠, Para. ١٩-٢٠) .

٢-٣-٦ تحديد ما إذا كان هناك مؤشرات على وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة :

لا تشكل المؤشرات على وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة فى حد ذاتها تحريفات لغرض التوصل إلى إستنتاجات حول معقولية التقديرات المحاسبية المختلفة وتتضمن الأمثلة على مؤشرات وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية ما يلى :

التغيرات فى طريقة إعداد التقدير المحاسبى بتقييم غير موضوعى لتغير الظروف، إستخدام الإفتراضات الخاصة بالمنشأة فى التقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة عندما تكون متعارضة مع إفتراضات السوق القابلة للملاحظة ، إختيار أو بناء إفتراضات هامة تنتج نقطة للتقدير ملائمة لأهداف الإدارة . (ISA ٥٤٠, Para.A.1٢٥) .

٢-٣-٧ الحصول على إقرارات مكتوبة :

يتعين على المراجع الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة إذا كان ذلك مناسباً ومن المسئولين عن الحوكمة بأن الإفتراضات الهامة المستخدمة من قبل الإدارة فى إعداد التقديرات المحاسبية معقولة وقد تشمل الإقرارات المكتوبة حول التقديرات المحاسبية المعترف بها أو المفصح عنها فى القوائم المالية على إقرارات :

. حول مدى ملائمة عمليات القياس، بما فى ذلك الإفتراضات والنماذج ذات العلاقة، المستخدمة من قبل الإدارة فى تحديد التقديرات المحاسبية فى سياق إطار إعداد التقرير المالى المعمول به ، والتجانس فى تطبيق العمليات .

. بأن الإفتراضات تعكس بشكل مناسب نية وقدرة الإدارة على تنفيذ إجراءات عمل محددة بالنيابة عن المنشأة عندما يكون ذلك ذا علاقة بالتقديرات المحاسبية والإفصاحات .

. بأن الإفصاحات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية مكتملة وملائمة بموجب إطار إعداد التقرير المالى المعمول به .
- بأنه لا يوجد أى حدث لاحق يقتضى إجراء تعديل على التقديرات المحاسبية والإفصاحات المشمولة فى القوائم المالية .

أما فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية غير المعترف بها أو المفصح عنها فى القوائم المالية، قد تشمل الإقرارات المكتوبة على إقرارات حول :

. مدى ملائمة الأسس المستخدمة من قبل الإدارة فى تحديد عدم تلبية معايير الإعراف أو الإفصاح بموجب إطار إعداد التقرير المالى المعمول به .

- مدى ملائمة الأسس المستخدمة من قبل الإدارة فى التغلب على القرينة المتعلقة بإستخدام القيمة العادلة المنصوص عليها بموجب إطار إعداد التقرير المالى المعمول به والخاص بالمنشأة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية التى لم يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة (ISA ٥٤٠, Para.A.1٢٦-1٢٧) .

٢-٣-٨ التوثيق :

يجب على المراجع أن يشمل ضمن وثائق المراجعة :

. أساس إستنتاجات المراجع حول معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاح عنها الذى يؤدي إلى مخاطر هامة .

. المؤشرات على وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة إن وجدت .

ويلاحظ أن توثيق المؤشرات على تحيز محتمل من قبل الإدارة المحدد أثناء عملية المراجعة يساعد المراجع فى التوصل إلى ما إذا كان تقييم المراجع للمخاطر وإجراءات الإستجابة ذات العلاقة مازالت مناسبة وفى تقييم ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية (ISA ٥٤٠, Para.A1٢٨) .

٣- الدراسة الميدانية**٣-١ هدف الدراسة الميدانية :**

تهدف الدراسة الميدانية بصفة أساسية إختبار الفروض التالية فى بيئة الممارسة المصرية :

١- لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود مخاطر قياس القيمة العادلة (مخاطر السوق ، مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة) والتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة .

٢- لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تقدير المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية ودقة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة .

٣- لا يمكن تصميم إطار لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة بإستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر .

٣-٢ مجتمع الدراسة :**تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى ثلاثة أقسام :**

١- أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة والمراجعة ببعض الجامعات المصرية .

٢- مسئولى الإفصاح ببورصة الأوراق المالية المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية والمحللون الماليون بشركات السمسرة فى الأوراق المالية .

٣- المراجعون الخارجيون العاملون بمكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى فى مصر (مكتب حازم حسن KPMG ، مكتب مصطفى شوقى MAZARS ، مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز Deloitte ، مكتب فريد منصور ، مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة ERNST&YOUNG ، مكتب وحيد عبد الغفار BAKER (TILLY) .

٣-٣ عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من ١٥٠ مفردة موزعة بالتسوى كما فى الجدول التالى على أقسام مجتمع الدراسة واستخدم الباحث أسلوب قائمة الإستقصاء للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق هدف البحث .

بيان بقوائم الإستقصاء الموزعة والمستلمة الصادقة من أفراد العينة

نسبة الردود %	قوائم الإستقصاء المستلمة والصادقة		قوائم الإستقصاء الموزعة		بيان
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
٩٠	٣٦	٤٥	٣٣,٣	٥٠	أعضاء هيئة التدريس
٨٠	٣٢	٤٠	٣٣,٣	٥٠	مسئولى الإفصاح والمحللون الماليون
٨٠	٣٢	٤٠	٣٣,٣	٥٠	المراجعون الخارجيون
٨٣	١٠٠	١٢٥	١٠٠	١٥٠	الإجمالي

وقام الباحث بتصميم إستمارة الإستقصاء لتتفق مع أغراض البحث وتساعد على إختبار فروضه (الملحق) ، وتم إعطاء أوزان للإستجابات وفقاً لمقياس ليكرت الترتيبي الخماسي كما يلي :

التصنيف	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

٣-٤ التحليل الإحصائي :

بتحليل الجزء الأول من قائمة الإستقصاء والخاص بالفرض الأول من فروض الدراسة وهو " لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود مخاطر قياس القيمة العادلة (مخاطر السوق ، مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة) والتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة " وذلك بإستخدام برنامج ١٦ Minitab وإستخدام إختبار Wilcoxon signed rank test (nonparametric) لمعرفة الوسيط المتوقع Estimated Median (إستخدام إختبار ولكوكسن لإختبار الفرض الخاص بالوسيط حيث أن بيانات قوائم الإستقصاء ترتيبيه Ordinal فيستخدم الوسيط Median كمقياس للنزعة المركزية بالنسبة للردود على قائمة الإستقصاء) وتكون الفروض الإحصائية Test of median ≤ 3 Versus Test of median > 3 إختبار أن الوسيط أقل من أو يساوي ٣ ضد الفرض البديل بأن الوسيط أكبر من ٣ وتكون قاعدة الحكم بناءً على مستوى المعنوية المحسوب فإذا قلت (P-Value) عن ٠,٠٥ فإنه يتم رفض الفرض العدمي ويكون الإختبار معنوي إحصائياً ولقد تم الحصول على النتائج التالية :

Wilcoxon Signed Rank Test

	N	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
Q1	١٢٥	١١٠	٤٣٠٥	٠,٠٠٠	٤,٥٠٠

وتشير النتائج إلى أن قيمة (P-Value) تساوي صفر مما يعنى رفض أفراد العينة الفرض العدمي الإحصائي وقبول الفرض البديل أى توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود مخاطر قياس القيمة العادلة (مخاطر السوق ، مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة) والتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة .

ولمعرفة هل يوجد إختلاف بين آراء مجتمعات الدراسة الثلاثة (أعضاء هيئة التدريس ، مسئولى الإفصاح والمحللون الماليون ، المراجعون الخارجيون) تم إستخدام إختبار Kruskal- Wallis H-test والذي يختبر

$$H_0 : M^1 = M^2 = M^3 \quad V.S \quad H_1 : M^1 \neq M^2 \neq M^3$$

تم الحصول على النتائج التالية :

Kruskal-Wallis Test

The study population	N	Median	Ave	Z
١	٤٥	٤.٠٠٠	٦٢.٦٢	٠.٠١٨
٢	٤٠	٤.٠٠٠	٥٩.٨٣	٠.٨٤
٣	٤٠	٤.٠٠٠	٦٥.٦	٠.٥٥
Overall	١٢٥		٦٢.٦٨	
H = ٠.٤٧٥ DF = ٢ P = ٠.٩٨٨				
H = ٠.٥٧ DF = ٢ p = ٠.٩٦٠				

تشير النتائج إلى عدم رفض الفرض العدمي حيث أن (P-Value) أكبر من (٠.٠١) وهذا يعني أنه لا يوجد اختلاف بين رأي مجتمعات الدراسة الثلاثة حول هذا الفرض .

- وتحليل الجزء الثاني من قائمة الإستقصاء والخاص بالفرض الثاني من فروض الدراسة وهو "لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تقدير المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية ودقة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة "

تم الحصول على النتائج التالية :

Wilcoxon Signed Rank Test

	N	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
Q٢	١٢٥	١٠٩	٤٦٣١	٠.٠٠٠	٤.٥٠٠

تشير نتائج إختبار Wilcoxon بأن قيمة (P-Value) تساوى صفر مما يعنى رفض أفراد العينة الفرض العدمي الثاني وقبول الفرض البديل أى أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تقدير المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية ودقة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة .

ولمعرفة هل يوجد إختلاف بين آراء مجتمعات الدراسة الثلاثة حول هذا الفرض تم الحصول على النتائج التالية :

Kruskal-Wallis Test

The study population	N	Median	Ave Rank	Z
١	٤٥	٤.٠٠٠	٦٠.٤٥	٠.١٨٨
٢	٤٠	٤.٥٠٠	٦١.٣٥	٠.٨٢
٣	٤٠	٤.٠٠٠	٥٧.٣٥	٠.٩١
Overall	١٢٥		٥٩.٧١	
H = ١.٠٧ DF = ٢ P = .٧٨٣				
H = ١.٤ DF = ٢ p = .٧١٦				

وتشير نتائج إختبار Kruskal بأنه لا يوجد إختلاف بين رأي مجتمعات الدراسة الثلاثة حول هذا الفرض - وتحليل الجزء الثالث من قائمة الإستقصاء والخاص بالفرض الثالث من الدراسة وهو " لا يمكن تصميم إطار لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة باستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر "

تم الحصول على النتائج التالية :

Wilcoxon Signed Rank Test

	N	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
Q ³	١٢٥	١٠٦	٤٠٥٩	٠.٠٠٠	٤.٠٠٠

Kruskal-Wallis Test

The study population	N	Median	Ave Rank	Z
١	٤٥	٤.٥٠٠	٧٠.٥٨	١.٦٦
٢	٤٠	٤.٠٠٠	٥٠.٦٣	١.١١
٣	٤٠	٤.٠٠٠	٦٣.٠٣	٠.٦٧
Overall	١٢٥		٦٢	
H = ٦.٤٧ DF = ٢ P = .٠٧١				
H = ٧.٤٢ DF = ٢ p = .٠٥٩				

تشير نتائج إختبار Wilcoxon بأن قيمة (P-Value) تساوى صفر مما يعنى رفض أفراد العينة الفرض العدمى الثالث ويدل ذلك على قبول أفراد العينة للإطار المقترح لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة باستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر .

٤ - النتائج والتوصيات :

- توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين وجود مخاطر قياس القيمة العادلة (مخاطر السوق ، مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة) والتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة .

- توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تقدير المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية ودقة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة.

- هناك تحديات تواجه المراجع عند مراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة وترتبط هذه التحديات بالقصور فى معايير المراجعة المرتبطة بمراجعة القيمة العادلة حيث تقتصر على تقديم إرشادات عامة دون تقديم توجيهات تفصيلية ، وهناك تحديات مرتبطة بأساس قياس القيمة العادلة الذى يعتمد على أسعار متغيرة من آن لآخر أو على أسواق غير نشطة أو على مدخلات قياس غير ملحوظة وإفتراضات الإدارة ، كما أن هناك تحديات مرتبطة بجمع أدلة الإثبات وتحديات مرتبطة بتحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية وإجراءات الإستجابة لها وتحديات مرتبطة بإفتقار المراجع المعرفة الفنية اللازمة لقياس القيمة العادلة .

- يجب أن يعمل المراجع عند مراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة فى ظل إجراءات ممنهجة من خلال مدخل المراجعة على أساس الخطر فيبدأ بفهم الأهداف الإستراتيجية للمنشأة وبيئتها ثم تقييم المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة و ثم تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية وتقييم إدارة المنشأة لتلك المخاطر ثم تقييم معقولية القياس والإفصاح عن التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة ثم الحصول على الإقرارات المكتوبة وأخيراً توثيق المراجع لقراره ويمكن الإسترشاد بالإطار المقترح الذى قدمته الدراسة وخاصة أنه لقي قبول عينة الدراسة من أساتذة الجامعات ومسئولى الإفصاح والمراجعين الخارجيين .

. نظراً لأن التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة ترتبط بدرجة كبيرة بظروف عدم التأكد يجب على المراجع بذل العناية المهنية الشديدة عند تقييم الإفتراضات والعوامل الشخصية والموضوعية التي إعتمدت عليها الإدارة في إعداد هذه التقديرات حيث يجب أن يقوم المراجع ببعض الإجراءات الأساسية في هذا الشأن مثل فحص الأساليب والإفتراضات التي تبنتها الإدارة عند إعداد التقديرات ، فحص نموذج التقييم المستخدم من جانب الإدارة في تقدير القيمة العادلة ، إعداد تقديرات مستقلة للقيمة العادلة بهدف تعزيز تقديرات الإدارة والتحقق من سلامتها، مراجعة الأحداث والعمليات اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية وأثرها على القياس والإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة ، مدى إعتقاد الإدارة على عمل خبير في قياس القيمة العادلة والتحقق من موضوعيته وكفاءته وضرورة فهم طريقته المستخدمة وعلاقته بالمنشأة.

. حيث صدر قرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية الجديدة وعددها (٣٩) معيار والتي يبدأ العمل بها اعتباراً من ٢٠١٦/١/١ وتضمن تلك المعايير المعيار رقم (٤٥) قياس القيمة العادلة الذى يناظر المعيار الدولى (١٣) IFRS فأوصى بمزيد من البحوث المستقبلية حول أثر معيار القيمة العادلة على تحديد الوعاء الضريبي والمشاكل الضريبية لتطبيق هذا المعيار فى مصر .

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

- أبو جبل ، نجوى محمود (٢٠١١)، " تطوير إطار لمراجعة القياس والإفصاح المحاسبى للقيمة العادلة بالقوائم المالية فى ضوء معايير المراجعة وإنعكاساتها فى سوق الأوراق المالية " ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الأول ، العدد الثانى ، ص ص ٢٥-٩٥ .
- السيد ، سامح محمد (٢٠١٥)، " تطبيق منهجية مراجعة مخاطر الأعمال فى مكاتب المراجعة لأغراض تحسين مستوى جودة التقارير المالية " ، الفكر المحاسبى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، ص ص ٥١٧ . ٥٦٦ .
- الصياد ، على محمد (٢٠١٣)، " أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالى وعلى أسعار الأسهم فى البورصة المصرية " ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الرابع ، ص ص ٢٨١ - ٣٢٨ .
- العبادى ، مصطفى راشد (٢٠١٠)، "إطار مقترح لمراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة بالقوائم المالية " ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص ص ٢١٥ - ٣٢٦ .

- الغبارى ، أيمن فتحى والحيزان ، أسامة فهد (٢٠٠٣) ، " إطار مقترح لمراجعة القيمة العادلة فى ظل مخاطر عدم التأكد " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة فرع بنى سويف ، العدد الأول ، ص ص ٣٠٧ - ٣٤٢ .
- جمعة ، أحمد حلمى (٢٠١٣) ، " إدراك مراقبى الحسابات لتحديات قياس تقديرات القيمة العادلة فى البيئة المصرية " ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، العدد الأول ، ص ص ١٥ - ٦٠ .
- خليل ، على محمود وإبراهيم ، منى مغزبى (٢٠١٤) ، " تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) فى ضوء قواعد الحوكمة " ، الفكر المحاسبى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، ص ص ٢٤١ - ٣٠٨ .
- متولى ، أحمد زكى حسين (٢٠١٢) ، " إطار موسع لمراجعة القيمة العادلة لخيارات الأسهم فى ضوء المعايير الدولية للمراجعة وأثره على مصداقية القوائم المالية . مسح ميدانى " مجلة المحاسبة المصرية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد الثالث ، ص ص ١٩٧ - ٢٥٩ .

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية :

- ١- AICPA, ASB. (٢٠١٣), "Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting Estimates and Related Disclosure" SAS No: ١٢٢, AUC Section ٥٤٠, AICPA, pp. (١٨٤٣-١٨٧٨).
- ٢- Akgun, M., Pehlivanli, D. and Guruniu, M. (٢٠١١), "A Process Design for Auditing Fair Value" International Journal of Economics and Finance, Vol.٣, No.٣, pp.١٦٠-١٦٦.
- ٣- Benjamin R. S., and Adrian P. F. (٢٠٠٧), "Audit Procedures on the Use of Fair Value of Share-Based Compensation", Review of Business, vol. ٢٧, No. ٤, www.proquest.umi.com.
- ٤- Bhimani, A. (٢٠٠٨), " The Role of Crisis in Reshaping the Role of Accounting", Journal of Accounting and Public Policy, ٢٧ (٦). P٤٤٤-٤٥٤.
- ٥- Bratten, B.; Gaynor, L. M.; McDaniel, L.; Montague, N. R.; and Sierra, G. E., (٢٠١٣), "The Audit of Fair Values and Other Estimates: The Effects of

- Underlying Environmental. Task and Auditor-Specific Factors". Auditing: A Journal of Practice and Theory. vol. ٣١. pp. ١٢٧-١٤٦.
- ٦- Carpentier, C., Laveller, R., Laurent, B., and Suret, J., (٢٠٠٨), "Does Fair value Measurement Provide Satisfactory Evidence for Audit?" The Case of High-Tech Valuation, Working Paper.
- ٧- Farcane, N., Deliu, D. and Gheorghian, M., (٢٠١١), "Auditing Fair Values in a Sensitive Socio-Economical Context", Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Vol. ١٣, No. ٢, pp. ٣٦٤-٣٧٧.
- ٨- Griffith, E. E., Hammersley, J. S., and Kadous, K., (٢٠١٤), "Audits of Complex Estimates as Verification of Management Numbers: How Institutional Pressures Shape Practice". Contemporary Accounting Research.
- ٩- IASB, International Financial Reporting Standard, (٢٠١٥), "International Accounting Standard Board" London, www.iasb.org
- ١٠- John L. C., (٢٠١٢), "Are Audit Committee Stock Options, Non-option Equity, And Compensation Mix Associated with Financial reporting Quality?" Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=١٩٣٧١٧٠>.
- ١١- Johnson, S., (٢٠٠٧), "PCAOB: Can Auditors Handle Fair value?", The CFO Journal, ٧ June.
- ١٢- Mark J. K., Jeffrey R. C., and Lori I. H-w., (٢٠٠٩), " Auditing Intangible Assets and Evaluating Fair Value: The Case of Reacquired Franchise Rights", Accounting Education, vol. ٢٤, No. ١, February, pp. ٤٥-٦١., www.proquest.Umi.com
- ١٣- Martin, R., Rich, J. and Wilks, J. (٢٠٠٦), "Auditing Fair Value Measurements: A Synthesis of Relevant Research", Accounting Horizons, vo. ٢٠, No. ٣, pp. ٢٨٧-٣٠٣.
- ١٤- Menelaidis, S. G., Lynford, E. and Fischbach, G., (٢٠٠٣), "The Auditor's Approach to Fair Value". Journal of Accountancy on line. Vol. ١٩٥, Issu. ٦, p. ٣٧, www.cpa.biz.com.
- ١٥- Pannese, D. and Delfavero, A., (٢٠١٠), "Fair value Accounting : Affect on The Auditing profession", The Journal of Applied Business Research, Vol. ٢٦, No. ٣, pp. ٤٣-٥٠.

- ١٦- Roger, D. M., Jay, S. R. and Jeffery, T. W., (٢٠٠٦), "Auditing Fair value Measurements: A Synthesis of Relevant Research". Accounting Horizons, Vol. ٢٠, No. ٣, pp. ٢٨٧-٣٠٣.
- ١٧- Spedding, L. and Rose, A., (٢٠٠٨), "Business Risk Management A Sustainable Approach", Available from: www.bookee.org.
- ١٨- VRC, (٢٠١٣), "PCAOP Comments Increase Auditor Scrutiny of Fair value Measurements", VRC Alert, A Publication of Valuation Research Corporation, USA, pp. ١-٢.
- ١٩- William, D., and Jackson, R., (٢٠٠٨), "Fair Value in Financial Reporting: Problems and Pitfalls in Practice A Case Study Analysis of the Use of Fair Value at Enron" Accounting Forum, Vol. ٣٢, pp. ٢٤٠-٢٥٩.
- ٢٠- Zhang, H, (٢٠٠٩), "Effect of Derivative Accounting Rules on Corporate Risk-Management", Journal of Accounting and Economics, ٤٧(٣), p٢٤٤-٢٦٤.

ملحق

قائمة إستقصاء

الإسم :

الوظيفة :

عدد سنوات الخبرة :

جهة العمل :

برجاء الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (✓) أمام الإجابة التي تتفق مع رأيكم :

بيان	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	الأسباب والمبررات

					<p>١-١ هل توافق على أن هناك علاقة بين مخاطر السوق والتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة.</p> <p>٢-١ هل توافق على أن هناك علاقة بين مخاطر الائتمان والتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة.</p> <p>٣-١ هل توافق على أن هناك علاقة بين مخاطر السيولة والتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة.</p>
					<p>٢-٢ هل توافق على أن هناك علاقة بين تقدير المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية ودقة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة.</p>
					<p>٣-١ هل توافق على أن تكون الخطوة الأولى لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة هي فهم الأهداف الاستراتيجية للمنشأة وبيئتها .</p>
					<p>٣-٢ هل توافق على أن تكون الخطوة الثانية لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة هي تقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة وفقا لمستويات مدخلات القياس.</p>
					<p>٣-٣ هل توافق على أن تكون الخطوة الثالثة لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة هي تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية</p>

					٣-٤ هل توافق على أن تكون الخطوة الرابعة لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة هي تقييم إدارة المنشأة لمخاطر التحريفات الجوهرية.
					٣-٥ هل توافق على أن تكون الخطوة الخامسة لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة هي تقييم معقولية القياس والإفصاح عن التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة.
					٣-٦ هل توافق على أن تكون الخطوة السادسة لمراجعة تقديرات المحاسبية للقيمة العادلة هي تحديد هل المخاطر تم إدارتها لتصبح داخل حدود المستوى المقبول للخطر أم هناك مؤشرات على وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة
					٣-٧ هل توافق على أن تكون الخطوة السابعة لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة هي الحصول على إقرارات مكتوبة.
					٣-٨ هل توافق على أن تكون الخطوة الثامنة لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة هي التوثيق.